

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية"
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة / مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" (الشركة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والذي تم إعداده وفقاً لإرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات ("إرشادات الإعداد") المشار إليها في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (يشار إليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج لتمكين الشركة فقط من الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات وليس لغرض آخر.

مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسؤول عن التأكد من الالتزام بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الاعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

السادة / مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية"
صفحة (٢)

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نقم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدي استنتاج تأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذاً ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل إستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات الشركة. وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

السادة / مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية"
صفحة (٣)

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظرا لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.

استخدام التقرير

أعد هذا التقرير متضمنا الاستنتاج أعلاه، فقط لغرض التزام الشركة بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. ونحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" عن علمنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.

أمور هامة أخرى

نلفت الانتباه إلى أن هذا التقرير يتعلق بشركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" على أساس مستقل فقط ولا يشمل مجموعة شركات مستشفى كليوباترا ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.



وائل صقر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١

القاهرة في ١٢ مارس ٢٠٢٠

**شركة مستشفى كليوباترا (ش.م.م.)
تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة**

بيانات عن الشركة

شركة مستشفى كليوباترا		غرض الشركة
مستشفى طبي خاص		المدة المحددة للشركة
٢٠١٦/٦/٢	تاريخ القيد بالبورصة	٢٥ عام
٥٠ قرش	القيمة الاسمية للسهم	القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٦
٨٠٠ مليون جنية مصري	آخر رأس مال مصدر	اثنان مليار جنية مصري
١٩٩٣ في ١٩٧٩	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٨٠٠ مليون جنية مصري
حسن احمد فكرى - مدير قطاع التخطيط الاستراتيجي وعلاقات المستثمرين		اسم مسئول الاتصال
٤١ ، ٣٩ شارع كليوباترا - مصر الجديدة - القاهرة		عنوان المركز الرئيسي
٠٢-٢٤١٧٨٢٠٦	أرقام الفاكس	٠٢-٢٤١٤٣٩٣١
www.Cleopatrahospitals.com		الموقع الالكتروني
ir@Cleopatrahospital.com		البريد الالكتروني

الجمعية العامة للمساهمين

تشكيل الجمعية العامة

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة، ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الأصوات يجاوز ١٠٪ من مجموع الأسهم الاسمية التي يتكون منها رأسمال الشركة، وبما لا يجاوز ٢٠٪ من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

نشر الإخطار بالدعوة للجمعية العامة

تنشر الشركة الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحتين يوميتين قبل الاجتماع بـ ٢١ يوماً على الأقل، على أن لا يشملهم يوم إرسال الدعوات ويوم الاعقاد، وعلى أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء سبعة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول.

التصويت التراكمي

بموجب اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للشركة المنعقد في ٢٠١٨/١٢/٣ تم الموافقة على التصويت التراكمي وذلك إذا تعلق القرار بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة طبقاً للضوابط المقررة بالمادة ٢٤٠ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

سير أعمال الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة بطريق الأصالة أو إنابة مساهم آخر عنه من غير أعضاء مجلس الإدارة ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي.

على السادة المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية ان يقدموا كشف حساب للأسهم التي بحوزتهم والمودعة لدى أحد أمناء الحفظ او شركة المقاصة والإيداع والتقدير المركزي متضمناً تصديق رصيد الأسهم الموضح بكشف الحساب لغرض حضور الجمعية العامة ، وذلك قبل انعقاد الجمعية بثلاثة ايام على الأقل .
تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم، ويبين في هذا السجل ما إذا كان حضورهم بالأصالة أو بالوكالة، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات والمساهمين ويقتصر التصويت على ملكي الأسهم الاسمية فقط كما بدون حضور المساهمين من حائزي الأسهم لحاملها إن وجدت في سجل خاص بهم، ويوقع على هذا السجل مراقب الحسابات وجامعي الأصوات قبل بداية الاجتماع.

ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية ويجب ان يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة او عزلهم او بإقامة دعوى المسؤولية عليهم، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة او عدد من المساهمين يمثل ١٠٪ من الأصوات الحاضرة على الأقل.

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة.

هيكل الملكية

حصة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
كير هيلثكير آل.تي.دي		٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٣٧,٨٧ %
الإجمالي		٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٣٧,٨٧ %

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الشركة من إحدى عشر عضو تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، ومن بينهم خمسة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة .



تشكيل مجلس الإدارة

مجلس	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الانتحاق	جهة التمثيل
١	أحمد عادل علي بدر الدين	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل	٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٢٠١٤/٦/١	كير هيلتكير ال.تي.دي
٢	أحمد عز الدين محمود	العضو المنتدب تنفيذي غير مستقل	٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٢٠١٥/١٢/٧	كير هيلتكير ال.تي.دي
٣	محمد طارق حسن حلمي زاهد	نائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل	٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٢٠١٦/٩/١٩	كير هيلتكير ال.تي.دي
٤	عمر امين هشام عز العرب	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل	٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٢٠١٦/٤/١٦	كير هيلتكير ال.تي.دي
٥	سامية بهي الدين البارودي	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل	٦٠٥٩٦٩٣٧٧	٢٠١٨/١٢/٣	كير هيلتكير ال.تي.دي
٦	سامح محمود محسن	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل		٢٠١٤/٦/١	صفته الشخصية
٧	نبيل وليد محمد زكي قمحاوي	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل		٢٠١٥/١٢/٧	صفته الشخصية
٨	عمر أحمد عاطف قناوي	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل		٢٠١٥/١٢/٧	صفته الشخصية
٩	محمد عوض عفيفي تاج الدين	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل		٢٠١٥/١٢/٧	صفته الشخصية
١٠	لبنى عبد الهادي محمد الدسوقي	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل		٢٠١٦/٤/١٦	صفته الشخصية
١١	طارق قاهيل محمد عبد العزيز	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل		٢٠١٨/١٢/٣	صفته الشخصية

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

- المهندس / أحمد عادل علي بدر الدين
رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

يعد المهندس / أحمد بدر الدين خبيراً في الاستثمار وإدارة الصناديق، حيث يتولى الإشراف على العديد من الاستثمارات بأسواق المنطقة. ويشغل المهندس / أحمد بدر الدين حالياً منصب عضو مجلس إدارة مجموعة Clinique Taoufik. وقد شغل بدر الدين منصب المدير التنفيذي لبنك الاستثمار التابعة لمجموعة باركليز كابييتال في لندن، حيث عمل بإدارة الرعاية المالية والتمويل الائتماني.

الدكتور/ أحمد عز الدين محمود

العضو المنتدب

انضم الدكتور/ أحمد عز الدين للشركة في يونيو ٢٠١٥، حيث عمل قبل ذلك مديراً تنفيذياً بشركة جونسون أند جونسون وتمثلت مهامه في الإشراف على الشؤون الحكومية وتطوير السياسات التشغيلية بأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان، كما شغل قبل ذلك منصب العضو المنتدب لقطاع الرعاية الصحية بأسواق مصر وليبيا. وقد قام عز الدين بدور محوري في تطوير نظم الرعاية الصحية في مصر والشرق الأوسط عبر إنشاء أربعة مراكز امتياز لتدريب أكثر من ١٥٠٠ أخصائي سنوياً من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٢. وقبل ذلك عمل الدكتور عز الدين بشركة GlaxoSmithKline، فضلاً عن دوره في إدارة تخطيط الموارد وتقسيم المشروعات. وقبل ذلك عمل عز الدين لمدة ١٨ عامًا في شركتي SmithKline & Beecham و Glaxo Wellcome، فضلاً عن دوره في إدارة تخطيط الموارد وتقسيم المشروعات. وقبل ذلك عمل عز الدين لمدة ١٨ عامًا في كبرى شركات الأدوية العالمية Merck Sharp & Dohme جدير بالذكر أن الدكتور عز الدين هو الرئيس المشارك للجنة الرعاية الصحية والصناعات الدوائية بغرفة التجارة الأمريكية في مصر، كما كان عضوًا باللجنة العليا لتسجيل الدواء وأجهزة التشخيص بوزارة الصحة المصرية. حصل الدكتور/ أحمد عز الدين على شهادة البكالوريوس في الصيدلة من جامعة القاهرة.

الدكتور/ محمد طارق حسن حلمي زاهد

نائب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

شارك الدكتور/ طارق زاهد في تأسيس مستشفى القاهرة التخصصي عام ١٩٨١ وشغل رئاسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب في عام ٢٠٠١. كما عمل الدكتور/ طارق زاهد على مدار ٢٥ عامًا استشارياً في إدارة الخدمات الطبية برئاسة جمهورية مصر العربية، إلى جانب كونه زميل بالكلية الأمريكية لزراعة الأسنان والمجمع الدولي لزراعة الأسنان وأحد أعضاء جمعية طب الأسنان لغرب بنسلفانيا. وحصل الدكتور/ طارق زاهد على شهادة البكالوريوس في طب وجراحة الفم والأسنان من جامعة القاهرة وشهادة الدكتوراه في زراعة وتركيب الأسنان من كلية طب الأسنان بجامعة بتسبرج في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور / محمد عوض عفيفي تاج الدين

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل

شغل الدكتور/ محمد عوض تاج الدين منصب وزير الصحة المصري لمدة ثلاث سنوات من مارس ٢٠٠٢ حتى ديسمبر ٢٠٠٥، وذلك بعد أن شغل منصب رئيس جامعة عين شمس لمدة عام ونائب رئيس الجامعة ذاتها لمدة أربع سنوات. حصل الدكتور / محمد عوض تاج الدين على شهادة البكالوريوس في الطب، بالإضافة إلى دبلوما في الطب الباطني وأخرى في أمراض الرئة، فضلاً عن حصوله على الدكتوراه من جامعة عين شمس، وهو أستاذ استشاري في طب الرئة.

الاستاذ / نبيل وليد محمد زكي قمحاوي

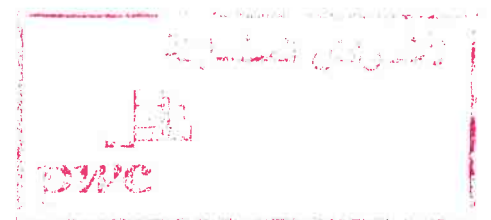
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل

يحظى الاستاذ / نبيل قمحاوي بخبرة عملية واسعة تربو على ٤٠ عامًا من العمل بمجالات الخدمات الاستشارية والمراجعة في العديد من القطاعات الاقتصادية بأسواق أوروبا والشرق الأوسط حيث شغل سابقاً منصب الشريك الإداري لشركة إيرنست أند يونج في مصر بعد اندماجها مع مكتب آرثر أندرسون والتي شغل بها أيضاً نفس المنصب. حصل القمحاوي على بكالوريوس التجارة شعبة محاسبة من جامعة عين شمس، وهو عضو بمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

اللواء / عمر أحمد عاطف قناوي

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل

انضم السيد عمر قناوي للشركة في عام ٢٠١٥، حيث شغل قبل ذلك منصب نائب رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية. وتخرج عمر قناوي من الكلية الحربية.



• **المهندس / سامح محمود محسن**
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي ، غير مستقل
يعد المهندس / سامح محسن أحد مؤسسي مستشفى كليوباترا وهو الرئيس التنفيذي الأسبق للمستشفى، حيث يحظى بخبرة عملية واسعة تزو على ٢٩ عامًا من العمل بمجال الرعاية الصحية. حصل محسن على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة القاهرة.

• **المهندس / طارق قابيل محمد عبد العزيز**
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل
شغل المهندس / طارق قابيل منصب وزير سابق للصناعة والتجارة في مصر، كما شغل سابقاً مناصب قيادية في شركة PepsiCo لمدة ١٨ عامًا ، وكان آخرها رئيس شركة PepsiCo الدولية للشرق الأوسط وأفريقيا (MEA) للمشروبات والوجبات الخفيفة والرئيس والمدير التنفيذي لشركة MEA وجنوب شرق آسيا لشركة Intl Dairy and Juice Co.joint بين PepsiCo شركة المراعي ، وانضم إلى شركة PepsiCo كمدير فني لمصر وشمال إفريقيا في عام ١٩٩٤ ومن ثم منح نائب الرئيس لشمال شرق إفريقيا في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٩ ، شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المشروبات التي تم شراؤها حديثاً في مصر، وفي عام ٢٠٠٢ تم توسيع دور طارق ليشمل دول الامتياز في شمال إفريقيا وأعمال الوجبات الخفيفة. في العام التالي تمت ترقيته إلى المدير العام لشمال إفريقيا ، في يونيو ٢٠٠٦ ، تم تعيينه نائباً لعمليات شركة طيران الشرق الأوسط. تمت ترقيته مرة أخرى إلى منصب رئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في عام ٢٠٠٧

• **الاستاذ / عمر امين هشام عز العرب**
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي
يحظى الاستاذ / عمر عز العرب بخبرة هائلة تتجاوز ١٠ سنوات من العمل في مجالات الاستثمار المباشر وترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية بأسواق أوروبا والشرق الأوسط، تركيزاً على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية تشمل النفط والغاز، والرعاية الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية سريعة الدوران، عمل عز العرب بشركة JP Morgan في لندن ضمن فريق الدمج والاستحواذ في قطاع الموارد الطبيعية (Natural Resources Group) ، حيث اشترك في تنفيذ مجموعة كبرى من الصفقات الاستثمارية تزيد قيمتها الإجمالية عن ١٥ مليار دولار. حصل عز الدين على بكالوريوس دراسات القانون وعلوم إدارة الأعمال من جامعة Warwick بالمملكة المتحدة.

• **الاستاذة / لبنى عبد الهادي محمد الدسوقي**
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل
تحظى الاستاذة / لبنى الدسوقي بعضوية مجلس الإدارة وتشغل مجموعة من المناصب الاستشارية الرفيعة بالعديد من الشركات البارزة في ضوء خبرتها التي تتجاوز ٢٠ عامًا من العمل في مجموعة متنوعة من القطاعات الحيوية. وتشغل الدسوقي حاليًا منصب مستشار برنامج دعم المشروعات التابع للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، وهي أيضًا مستشار لجنة التدقيق والمراجعة بشركة القلعة القابضة منذ ديسمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك تعمل الاستاذة / لبنى الدسوقي أستاذًا مساعدًا بقسم المحاسبة الإدارية وميكنة التقارير المالية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث تقوم بتدريس مواد العلوم التمويلية لطلاب ماجستير إدارة الأعمال، وذلك بعد أن شغلت منصب رئيس القطاع المالي بشركة أسيك القابضة لمدة ٦ سنوات إلى جانب شغلها عضوية مجلس إدارة الشركة. وقد أمضت الدسوقي أغلب حياتها المهنية بشركة كوكاكولا مصر، والتي انضمت إليها عام ١٩٩٧ لتتولى منصب المراقب المالي، ونجحت في ترقى السلم الوظيفي حتى شغلت منصب رئيس قطاع المراقبة المالية للمجموعة في عام ٢٠٠١. وبدأت الدسوقي مسيرتها المهنية عام ١٩٩٣ حيث انضمت لفريق المراجعة المالية بشركة برايس ووتر هاوس كوبرز، ثم شغلت منصب مراجع أول قبل أن تنتهي مسيرتها مع الشركة خلال عام ١٩٩٧. حصلت الاستاذة / لبنى الدسوقي على بكالوريوس التجارة من جامعة حلون ودرجة ماجستير إدارة الأعمال في الاستثمارات الإدارية من جامعة Sheffield بالمملكة المتحدة، كما حصلت على شهادة المحاسب القانوني المعتمد، وشهادة المدير المالي المعتمد، وشهادة المحاسب الإداري المعتمد، علمًا بأنها عضوًا بالجمعية الدولية لحوكمة الشركات ومميزًا معتمدًا من مركز المديرين المصري .

• **الاستاذة / سامية بهي الدين البارودي**
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، غير مستقل
تحظى الاستاذة / سامية البارودي بخبرات عديدة في مجال الاستثمار وإدارة الصناديق واستشارات إدارة الأعمال وحاصلة على ماجستير علوم الإدارة والهندسة و بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ستانفورد.

دور مجلس الإدارة ومسئولياته
تتعدد اجتماعات مجلس الإدارة بحضور الاعضاء بحد ادنى ستة اعضاء على الاقل وقد يحضر احد الاعضاء عن طريق ال Conference Call ويتم اثبات ذلك في محضر مجلس الإدارة لاستيفاء كافة الشروط القانونية لصحة انعقاد الاجتماع .
يقوم مجلس الإدارة بدور مهم وحاسم في وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تنظم سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب اتباعها من قبل العاملين بما يعكس على أدائهم وتصرفاتهم. وحيث أن مجلس إدارة الشركة هو الذي يتولى إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة، فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله، ويتم مسائلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين.
وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة التالي:
وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث، وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب. ولا بد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
وضع خطة تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة تتضمن فكر وثقافة الحوكمة ومهام عمل المجلس ولجانه وأية موضوعات أخرى يراها المجلس هامة لأعضائه.
تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضاءه أو لجانه أو غيرهم، وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض، ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية، ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
اعتماد القوائم المالية السنوية وربح السنوية للشركة. كما يتولى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة في ختام السنة المالية، وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية.



مسئوليات رئيس مجلس الإدارة

يعد رئيس مجلس الإدارة المسئول الأول عن حسن أداء المجلس بشكل عام، ويقع على عاتقه مسؤولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فعالية أدائه. ومن أبرز مهامه على الأقل ما يلي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناء على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح
- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا للشركة
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس

مسئوليات عضو مجلس الإدارة المنتدب و الرئيس التنفيذي

- يعتلي العضو المنتدب قمة الإدارة التنفيذية العليا للشركة، وقد تحددت مسؤولياته ومهامه في ضوء الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة وفقا لما يلي:
- تنفيذ الاستراتيجية وخطة الشركة السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة
- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن الشركة
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أداءها، وكذلك تقرير الحوكمة، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة
- دور أمين سر مجلس الإدارة
- يعتبر أمين سر مجلس الإدارة من المناصب الحيوية والمؤثرة في الشركة، ولا يقتصر دور أمين السر على تدوين محاضر الاجتماعات فحسب، بل يتجاوز ذلك ليمتد لتكوين رابطة مستمرة بين أعضاء المجلس ببعضهم وبين إدارة الشركة، وأيضاً يكون مصدراً للمعلومات التي يطلبونها.
- أمين السر حالياً هو هيثم نائل ويشغل منصب رئيس القطاع القانوني للشركة حيث يلعب دور المحرك والوسيط بين أعضاء المجلس والإدارة العليا للشركة ومن ضمن مهامه على سبيل المثال ما يلي:
- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس ، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يستحدث من مسؤوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، وذلك في حدود مسؤولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات

لجان مجلس الإدارة

تشكيل اللجان

تتعقد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وفقاً للائحة التي اعتمدت من مجلس الإدارة ، تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة المجلس عليها والمعاملة المالية لها. وتلتزم اللجنة بإحاطة المجلس علماً بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفاافية مطلقة. ويقوم المجلس بمتابعة عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المسندة إليها، حيث أن اللجان ليست وسيلة لكي يتصل المجلس من مسؤولياته أو ينقلها إلى جهة أخرى، بل هو المسئول عن أداء تلك اللجان وأداء الشركة ككل.



مستقل	إسم العضو	إسم اللجنة				المنصب في اللجنة
		لجنة المراجعة	لجنة الترشيحات	لجنة المكافآت	لجنة المخاطر	
١	أحمد عادل علي بدر الدين		x	x		رئيس
٢	عمر امين هشام عز العرب		x	x		عضو
٣	نبيل وليد محمد زكى قمحاوى		x	x		رئيس لجنة المراجعة وعضو باللجان الأخرى
٤	محمد عوض عفيفى تاج الدين	x				رئيس
٥	لبنى عبد الهادى محمد السوقى				x	عضو
٦	أحمد عز الدين محمود عبد العال	x				عضو
٧	محمد طارق حسن حلمى زاهد	x				عضو

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة

مستقل	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المكافآت والترشيحات	لجنة الجودة
١	أحمد عادل علي بدر الدين	٩/٧		١/١	
٢	أحمد عز الدين محمود	٩/٩		٢/٢	
٣	محمد طارق حسن حلمى زاهد	٩/٩			
٤	عمر امين هشام عز العرب	٩/٨	١١/١٦	١/١	
٥	سامية بهى الدين البارودى	٩/٨			
٦	سامح محمود محسن	٩/٩			
٧	نبيل وليد محمد زكى قمحاوى	٩/٩	١٦/١٦	١/١	
٨	عمر أحمد عاطف قناوى	٩/٩			
٩	محمد عوض عفيفى تاج الدين	٩/٨		٢/٢	
١٠	لبنى عبد الهادى محمد السوقى	٩/٩	١٦/١٦		
١١	طارق قابيل محمد عبد العزيز	٩/٥			

لجنة المراجعة

قامت الشركة ممثلة في مجلس الإدارة بتشكيل لجنة مراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من ذوي الخبرة والكفاءة، ومنهم عضوين مستقلين وتمثل مهام لجنة المراجعة في التأكد من التزام إدارة الشركة بتنفيذ توصيات مراجع الحسابات والهيئة العامة للرقابة المالية، إلى جانب الاجتماع بمجلس الإدارة وتزويده بالتقارير مرة واحدة على الأقل بصورة ربع سنوية. وتتضمن مهام لجنة المراجعة ما يلي:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة وإعداد تقرير عن رأيها وتوصياتها بشأنه
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وتحديد مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة
- الاطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها
- دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية والأخرى الواردة في خطاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات ومتابعة ما تم بشأنها
- التأكد من التزام الشركة باتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة إليها من إدارة الالتزام أو غيرها من الإدارات المعنية
- الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها
- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية
- تنفيذ ومتابعة أي أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة

لجنة مراقبة الجودة

تتمثل مهام لجنة مراقبة الجودة في تطوير وتنفيذ برامج مراقبة الجودة بالمجموعة. وتتضمن مسؤوليات اللجنة مراقبة مؤشرات الأداء وتقديم التوصيات المتعلقة بالخطوات الاستراتيجية التي تتخذها المجموعة بهدف تطوير خدماتها، برئاسة الدكتور / محمد عوض تاج الدين .

لجنة الترشيحات والمكافآت

لجنة الترشيحات والمكافآت هي اللجنة المسؤولة عن تقديم التوصيات المتعلقة بمكافآت الإدارة العليا، بالإضافة إلى مراجعة خطة المكافآت والعلاوات التي تتبناها المجموعة وتطوير خطط التعاقب الوظيفي. يقوم أحمد عادل بدر الدين برئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت، ويشغل عضويتها وعمر عز العرب ونبيل وليد قمحاوى.



البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة السياسات والإجراءات والأدلة والوثائق التي تعد بواسطة الإدارات المعنية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن هذا النظام يقوم بتحديد الاختصاصات والفصل التام بين المسؤوليات والمهام حيث يتم مراعاة ذلك عند إعداد الهيكل التنظيمي للشركة. ومن ضمن أهداف نظام الرقابة الداخلية بالشركة على سبيل المثال ما يلي:

- تحقيق الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة
- ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة
- حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبنفس الجودة
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي
- ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة

إدارة المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي الغرض منه إضافة القيمة وتحسين أداء عمليات الشركة بما يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال تبني أسلوب منهجي ومنظم يهدف إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها علي نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات والأنشطة التنفيذية والمالية والقانونية.

رئيس إدارة المراجعة يخضع بالتبعية الفنية إلى لجنة المراجعة، بينما يتبع إدارياً العضو المنتدب للشركة. ويتم تعيين وعزل رئيس إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بناء على توصية من لجنة المراجعة، ويقوم العضو المنتدب على إثرها بإصدار قرار بذلك، ولا يجوز تغيير معاملته المالية أو أي مزايا أخرى يحصل عليها دون الرجوع إلى لجنة المراجعة.

قامت لجنة المراجعة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، ويتم رفع ذلك لمجلس إدارة الشركة لاعتماده، كما يقوم رئيس إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي على الأقل إلى لجنة المراجعة يوضح به نتائج أعماله.

ويحظى رئيس إدارة المراجعة الداخلية بكافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه، كما يجب إمداد إدارة المراجعة الداخلية بالوسائل والأدوات والتجهيزات اللازمة للقيام بعملها بكفاءة وذلك في إطار التزام الشركة بتشجيع ودعم استقلالية المراجعين الداخليين من خلال توفير قنوات الاتصال المباشر بينها وبين المجلس ولجانه، مع التأكد من سهولة حصول العاملين بإدارة المراجعة الداخلية على التقارير والمعلومات الهامة المتعلقة بقطاعات الشركة.

ومن أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها
- تقييم مدى التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات العمل والسياسات الموضوعية بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى
- تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعية ومدى تناسبها مع تطورات العمل والسوق
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية

إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة وضع استراتيجية تحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية التعامل معها، وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى الشركة، علماً بأن مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق التي تعمل به.

مراقب الحسابات

تقوم الجمعية العامة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة، بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة، ويكون قرار تعيينه وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة. ويتم تعيين مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.

تراعي الشركة أن يكون مراقب الحسابات مستقل تماماً عنها وعن أعضاء مجلس إدارتها، فلا يكون مثلاً مساهماً فيها أو عضواً في مجلس إدارتها، أو تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها العليا حتى الدرجة الثانية، أو أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ويجب أن يكون محايداً فيما يديه من آراء، كما يجب أن يكون عمله محصلاً ضد تدخل مجلس الإدارة.

ولا يجوز أن يتعاقد مجلس الإدارة مع مراقب حسابات الشركة لأداء أية أعمال إضافية غير مرتبطة بعمله كمراقب حساباتها بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا بعد أخذ موافقة لجنة المراجعة، وبشرط ألا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال المحظور على مراقب الحسابات القيام بها. ويجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة وحجم الأعمال المطلوبة. وعلى لجنة المراجعة عند النظر في الموافقة على أداء مراقب الحسابات للأعمال الإضافية وتحديد أتعابه عنها أن تراعي عدم تأثير ذلك على استقلاليتها، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك في الجمعية العامة للمساهمين وفي التقرير السنوي.

الإفصاح والشفافية

يمثل توافر المعلومات ركيزة أساسية من ركائز عملية صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة مع من تتعامل معهم. لذلك تعتبر الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركة باعتبارها أداة فعالة لتعزيز كفاءة ومصداقية الشركة وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الاستثمار والاقتصاد ككل.

والإفصاح يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن الشركة والتي تهم المستثمرين والأطراف ذات الصلة وكافة أطراف مجتمع الاستثمار، ووضعها في متناول تلك الأطراف بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة. أما الشفافية فمفهومها أشمل بحيث أنها توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات من أجل تيسير اتخاذ القرارات.

تلتزم الشركة بأن تكون المعلومات المفصّل عنها دورية وموثقة وذات مصداقية وقابلة للقياس والمقارنة، وأن تقدم في الوقت المناسب وتكون واضحة وغير مضللة لمستخدميها، وأن تقدم للكافة في ذات الوقت من خلال قنوات الإفصاح المتاحة المختلفة. كما تلتزم بالإفصاح الفوري عن كافة الأحداث الجوهرية فور حدوثها. وفي جميع الأحوال يجب أن يؤخذ في الاعتبار ألا يؤثر الإفصاح على الوضع التنافسي للشركة في الأسواق التي تعمل فيها.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تلتزم الشركة بالإفصاح من خلال الوسائل المختلفة عن المعلومات المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل قوائمها المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

وتلتزم الشركة أيضاً بالإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمترقبين، ومنها المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخططها واستراتيجيتها المستقبلية، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين والكفاءات الإدارية بالشركة والمسار الذاتية لهم وكذلك نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها، وهيكل الملكية بالشركة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عقود المعاوضة.

كما تحرص الشركة على الإفصاح عن المخاطر التي قد تواجهها وسبل مواجهتها، وتغيير سياسة الاستثمار، بالإضافة إلى تقرير مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات بما يحقق لها أفضل معدلات استدامة ممكنة على المدى الطويل.



المخالفات والأحكام والغرامات المفروضة على الشركة خلال عام ٢٠١٩

المبلغ	المخالفة	مسلسل
١٧,٠٠٠ جم	التأخر في موافاه الهيئة العامة للرقابة المالية بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩	١
١٣,٠٠٠ جم	التأخر في موافاه الهيئة العامة للرقابة المالية بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	١
١٠,٠٠٠ جم	التأخر في موافاه الهيئة العامة للرقابة المالية بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣

إدارة علاقات المستثمرين

تعد إدارة علاقات المستثمرين إحدى الإدارات الرئيسية ذات التأثير الفعال على آليات لتطبيق مبادئ ونظم الحوكمة بالشركة، حيث أنها تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وفتح قنوات الاتصال بذوي العلاقة بسوق المال والاستثمار، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على ما يلي:

- رؤية المستثمرين لأداء الحالي للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي
- تحقيق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة
- خفض تكلفة التمويل على المدى الطويل
- تعزيز ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح، وكذلك الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة

ويشارك رئيس علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين وثقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.

وإدارة علاقات المستثمرين تتبع الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وتقدم تقاريرها الدورية له، وذلك إيماناً من الشركة بأهمية دورها والفوائد التي تجنيها منها. وتحرص الشركة على فهم ومساندة هذه الإدارة لتكون أداة تواصل فعالة مع المساهمين وأصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة لضمان حصولها على نصيبها من اهتمام ومتابعة السوق.

ويلتزم رئيس علاقات المستثمرين بحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة، كما يتم دعوته لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وذلك للتعرف على الأمور الداخلية للشركة وتوجهاتها الاستراتيجية. كما يجب عليه أن ينظم الاجتماعات والزيارات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين للتعرف على الشركة وإدارتها العليا وتفصيل أنشطتها وأدائها، ويراعى في رئيس علاقات المستثمرين أن يكون لديه دراية كاملة عن الشركة وموقفها المالي وأن يكون قادراً على الرد على أسئلة واستفسارات المستثمرين ومعرفة القرارات التي يكون لها تأثير على نتائج الأعمال، وكذلك معرفة ما يمكن الإفصاح عنه وما هو غير مصرح بالإفصاح عنه من خلال تطبيقه للقواعد المنظمة للإفصاح والشفافية في السوق.

ولعل من أبرز مهام وظيفة علاقات المستثمرين ما يلي:

- وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير الصحفية، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يعد التقرير السنوي من أهم مصادر المعلومات للمستثمر الحالي والمرتقب عن الشركة ونشاطها وموقفها المالي، وهو بمثابة تقرير من إدارة الشركة لكافة المهتمين بها عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما تهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة.

وتلتزم الشركة بإصدار تقرير سنوي يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين. وتراعى الشركة أن تتسم لغة التقرير السنوي بالوضوح والسهولة حتى يتمكن القارئ العادي من فهمها.

ويحتوي التقرير السنوي على ما يلي على الأقل:

- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب
- رؤية الشركة ورسالتها وقيمتها الرئيسية
- استراتيجية الشركة
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها
- هيكل الملكية
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية
- تحليل المركز المالي للشركة
- تقرير عن الحوكمة
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة



تقرير مجلس الإدارة
تلتزم الشركة بإصدار تقرير سنوي للعرض على الجمعية العامة والجهات الرقابية، ويكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين على أن يتضمن على الأقل ما يلي:

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة
- استراتيجية الشركة
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاده
- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة
- ما تم بشأن عقود المعاوضة المبرمة في العام السابق وكذلك عقود المعاوضة المعروضة للعام التالي
- ما اتخذ من إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية

تقرير الإفصاح

وهو تقرير ربع سنوي يعد من قبل إدارة الشركة بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها، ويضم على الأقل ما يلي:

- بيانات الاتصال بالشركة
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة
- التغييرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الموقع الإلكتروني

تمتلك الشركة موقعاً على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية ليتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم. وتحرض الشركة على تحديث المعلومات المنشورة بشكل مستمر وإتاحة إمكانية التواصل مع الشركة بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي تتلقاها الشركة من خلاله، علماً بأن الموقع الإلكتروني للشركة يتضمن الآتي:

- نبذة عن الشركة ورويتها ورسالتها واستراتيجيتها
- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا
- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها
- التقارير السنوية للشركة
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية المقارنة بفترات سابقة
- صفحات علاقات المستثمرين وكيفية الاتصال المباشر بها
- سياسة الحوكمة التي تتبناها الشركة
- سياسة المسؤولية الاجتماعية
- آلية تلقي مقترحات وشكاوى العملاء
- عنوان وبيانات الاتصال بالشركة وفروعها

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى الشركة سياسة خاصة بميثاق الأخلاق والسلوك المهني التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل الشركة. ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالشركة إتباعها ومراجعتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية الشركة ونزاهة العاملين بها، بما يضمن حقوق مساهميها وكافة المتعاملين معها. ويجب أن يلتزم بهذا الميثاق كافة العاملين بالشركة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تتوافر لدى الشركة سياسة تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة أو المتعاملين معها بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة الشركة المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالشركة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخليين والإطراف ذات العلاقة والإطراف المرتبطة

تتبع الشركة النظم والقواعد التي تحظر على أي من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو الموظفين بالشركة امتلاك أو التداول على أسهم الشركة بالبورصة المصرية كما تتبع الشركة الممارسات اللازمة لاحكام الرقابه على المعلومات الداخلية والاحداث الجوهرية

متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

لا يوجد تعاملات للداخليين على اسهم الشركة

